



نسخة المواطن

البيان التمهيدي
ما قبل الموازنة
للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١



الإصدار الأول - أبريل ٢٠٢٠

موازنة مساندة النشاط الإقتصادي
ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي

تم إعداد موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠ من خلال التفاوض والتشاور مع كافة الجهات الموازنة (نحو ٦٥٠ جهة موازنة)، بالإضافة إلى المصالح الإيرادية وبالالتزام بالاستحقاقات الدستورية ومع الأخذ في الاعتبار تقديرات الاقتصاد العالمى المنشورة من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة والتي صدرت في يناير ٢٠٢٠ على أن يتم تحديث هذه الافتراضات مرة أخرى في وقت لاحق فور قيام هذه الجهات بالإعلان عن ذلك.

وقد أرتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة كما هي المرسله لمجلس النواب الموقر في نهاية مارس ٢٠٢٠ (كما نص الدستور المصري) لحين وضوح الرؤية وإجراء أي تعديلات مطلوبة مرة واحدة.

جدول المحتويات

٤ ص	تعريف البيان التمهيدي ما قبل الموازنة	
٥ ص	على ماذا تركز موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكيف ستضيف لما تم تحقيقه من إصلاحات؟	
٥ ص	ما هو الجديد فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢؟	
٦ ص	مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢	
٩ ص	حزمة القرارات التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة الأثار السلبية لفيروس كورونا	
١١ ص	مستهدفات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢	
١٢ ص	أهم الإفتراضات الرئيسية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢	
١٣ ص	أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢	
١٤ ص	السياسات الإصلاحية على جانب الإيرادات بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢	
١٥ ص	السياسات الإصلاحية على جانب الإنفاق بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢	
١٦ ص	أهم السياسات على جانب الحماية الإجتماعية	
١٦ ص	مستهدفات الدين العام لمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢	
١٨ ص	أهم مخاطر الإقتصاد العالمى	

تعريف البيان التمهيدي ما قبل الموازنة

هو بيان يوضح أحدث توجهات السياسة المالية للدولة المتوقع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأهم الإجراءات الإصلاحية وأولويات الإنفاق العام وتعظيم الموارد والبرامج الاجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المتوقع تحقيقها.



ميعاد نشر البيان التمهيدي ؟

يتم نشر البيان في أوائل إبريل في مرحلة تسبق الإعداد النهائي للبيان المالي لمشروع الموازنة العامة تزامناً مع إرساله للمناقشة في البرلمان وذلك لإعطاء فرصة للمواطنين لإبداء الرأي والمشاركة الحقيقية.



الغرض الأساسي من البيان ونشره ؟

تسعى وزارة المالية أن يكون هذا البيان أساساً لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة بموازنة العام المالي القادم وذلك من خلال الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg كما تم إتاحة التقرير على الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mof.gov.eg



هل هذا هو الإصدار الأول من البيان ؟

هذا هو الإصدار الخامس من البيان بينما تعد هذه نسخة المواطن الأولي المبسطة من التقرير لإطلاع المواطن بمنتهى الشفافية على الوضع الحالي وإشراكه في رؤية وأهداف وزارة المالية وأهم التحديات المحلية والعالمية.



على ماذا تركز موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ وكيف ستضيف لها تم تحقيقه من إصلاحات؟

- تم تطوير مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠ ، مع الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- في إطار حرص الدولة على أن تستفيد كل فئات المجتمع وكل أقاليم الدولة من ثمار الإصلاح الاقتصادي وعوائد التنمية، تتضمن موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ تعزيز المخصصات المالية المقررة للإنفاق على الصحة والتأمين الصحي الشامل والتعليم والبنية التحتية؛ بما يساهم في إرساء دعائم التنمية البشرية وتمكين المواطن المصري.

ما هو الجديد في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠؟

موازنة مساندة النشاط الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي

- «تقديم كافة أوجه المساندة والدعم للقطاعات والفئات الأكثر تأثراً بتداعيات انتشار فيروس كورونا ومساندة النشاط الإقتصادي»
- «توفير التمويل المطلوب لتلبية احتياجات الدولة وأجهزة الموازنة ودون حدوث أي اختلالات مالية»

زيادة المخصصات المالية لمساندة القطاعات الإنتاجية؛ ولتأهيل القطاع الخاص، في المرحلة المقبلة، لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي المستدام والمولد للمزيد من فرص العمل.



الإهتمام ببرامج التعليم والصحة مما يساهم في زيادة الإنتاجية والتشغيل وتحسين الحياة اليومية للمواطن المصري.



تحسين الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنون في كافة أقاليم مصر.



الإرتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليتواءم مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي.



مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

في إطار حرص الدولة على أن تستفيد كل فئات المجتمع من ثمار الإصلاح الاقتصادي، تتضمن موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ تعزيز المخصصات المالية المقررة للإنفاق على الصحة والتأمين الصحي الشامل والتعليم والبنية التحتية؛ بما يسهم في إرساء دعائم التنمية البشرية وتمكين المواطن المصري.

- تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي:
 - حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٥٤,٥ مليار جنيه بزيادة ٧٨,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٥% عن العام المالي الحالي.
 - كما تمت زيادة مخصصات التعليم بـ ٤٦,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٣٦٣,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,٨% والبحث العلمي بـ ٧,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,١% لتصل إلى ٦٠,٤ مليار جنيه.
- زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠,٦ مليار جنيه واستمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات متضمناً ٨٦٥ مليون جنيه مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ ٣٣٢٨ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.
- تمويل بعض مبادرات وزارة الصحة لزيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحي بقيمة ٠,٥ مليار جنيه بالإضافة إلى زيادة بدل أعضاء المهن الطبية بـ ٧٥% عما هو قائم بتكلفة اجمالية سنوية تصل إلى ٢,٢٥ مليار جنيه.

الصحة والتعليم



كما تتوافق البيانات المعروضة والتي تخص الإنفاق على كل من قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي مع ما تضمنته مواد الدستور بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤%، والتعليم الجامعي ٢%، والبحث العلمي ١%. حيث يشمل الإنفاق على تلك القطاعات المرتبط بتحقيق تلك المستهدفات الدستورية ما يلي:

- إنفاق الهيئات الاقتصادية وبعض الشركات الحكومية على أنشطة ومجالات التعليم والصحة والبحث العلمي.
- الأخذ في الاعتبار إنفاق بعض الجهات على الأنشطة والبنود الخاصة بالتعليم والصحة والبحث العلمي بالرغم من تبعية تلك الجهات إدارياً لوزارات وجهات أخرى مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والإنفاق على برنامج التأمين الصحي الشامل والبرامج الخاصة به، وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال فيتم تضمين إنفاق مدارس هيئة المجتمعات العمرانية في المدن الجديدة ضمن الإنفاق على التعليم.
- يتم إضافة نصيب أعباء خدمة الدين إلى كل قطاع على حدة (فاتورة الباب الثالث الخاصة بالفوائد المحلية والاجنبية) وذلك من إجمالي الاستدانة التي قامت بها وزارة المالية خلال السنوات السابقة للصرف على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي.

مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

- ١٧٠ مليار جنيه للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، لسداد القسط السنوي الثاني من التزامات الخزنة العامة للدولة نحو الهيئة ، متضمنة ما يلي :-
 - الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنضمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وذلك بتكلفة مقدرة بنحو ٣٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ وتزيد بعد ذلك بمقدار الزيادة السنوية، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية لأصحاب المعاشات وحل جميع مشكلات منظومة المعاشات المتراكمة عبر عشرات السنين.
 - العلاوة الخاصة المقرر منحها لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤% وبتكلفة سنوية تقترب من ٣١ مليار جنيه ويتم تمويلها من هذا القسط.
 - علماً بأن الخزنة العامة سوف تحقق المستهدف من خلال سداد كافة مستحقات العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ والتي تقدر بنحو ١٦٠,٥ مليار جنيه حيث تم بالفعل سداد مبلغ ١٣٧ مليار جنيه حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ لصالح صناديق المعاشات.

المعاشات



- ٨٤,٥ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف العيش.
- ١٩ مليار جنيه إجمال الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي و الدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) بزيادة ٢,٧% عن موازنة العام السابق.
- ٧ مليار جنيه لمبادرة حياة كريمة للقرى الأكثر احتياجاً، إسهاماً في توفير فرص عمل جديدة.
- ١١ مليار جنيه إجمالي مخصصات الأدوية بزيادة ٢٠,٩% عن موازنة العام السابق.
- ٥,٣ مليار جنيه إجمالي مخصصات الأغذية المدرسية بزيادة ١٧,٨% عن موازنة العام السابق.
- ٤,٧ مليار جنيه إجمالي مخصصات النقل الجماعي بزيادة ١٧,٥% عن موازنة العام السابق.
- ١,٨ مليار جنيه لدعم نقل الركاب.
- إستكمال صرف تعويضات اهالي شمال سيناء وورثة أهالي النوبة بقيمة ٠,٨ مليار جنيه وتقديم دعم لتنمية الصعيد بقيمة ٠,٣ مليار جنيه.
- مد وقف العمل بقانون ضريبة الاطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الاجتماعية خاصا العاملين بالقطاع الزراعي

الدعم الاجتماعي



مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

البنية التحتية والإسكان



- ٥,٧ مليار جنيهه مخصصات مالية متاحة لدعم الإسكان الاجتماعي.
- ٣,٥ مليار جنيهه مخصصات تغطي تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.
- ٣ مليار جنيهه تم توفيرها بشكل عاجل في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتحسين شبكة الطرق الداخلية بالمحافظات.
- استمرار زيادة مخصصات الاستثمارات العامة الممولة من الخزنة بشكل يفوق اية زيادات اخرى على جانب المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المحافظات.

إصلاح هيكل الأجور من خلال حزمة من الإجراءات التي تسهم في تحسين الأوضاع المالية للعاملين بالدولة بتكلفة ٣٤ مليار جنيه، حيث سيتم خلال العام المالي المقبل:

• منح علاوة دورية بنسبة ٧% من الأجر الوظيفي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.	٧٥ جنيهًا شهريًا بحد أدنى ودون حد أقصى.
• منح ١٢% من المرتب الأساسي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.	٧٥ جنيهًا شهريًا بحد أدنى ودون حد أقصى، وليس ١٠% كما هو معتاد كل عام.
• تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافي.	بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيهه الى ٣٧٥ جنيهه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
• استكمال تحسين دخول العاملين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثاني الابتدائي (حافز تطوير التعليم قبل الجامعي)	ليصبح إجمالي ما خصص لموجهي ومعلمي التربية والتعليم والأزهر الشريف ١,٥ مليار جنيه
• استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة) وبعض المزايا الاخرى المرتبطة بأداء الأعمال.	ليصل إجمالي ما تم تخصيصه إلي ١,٦ مليار جنيهه في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩
• تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية في يوليو القادم.	

الأجور



حزمة القرارات التي أقرتها الحكومة المصرية لمجابهة الأثار السلبية لفيروس كورونا

كما تتضمن الموازنة مخصصات مالية لتمويل حزمة اجراءات بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه تخص التكليف الرئاسي للحكومة المصرية لتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة وباء فيروس كورونا للعمل على تخطى تلك الأزمة.

قرارات مالية تخص المواطن سوف تنعكس بشكل مباشر علي حياة المواطنين

إستكمالاً لجهود وزارة المالية الهادفة إلى تحقيق العدالة الضريبية فإنها تسعى خلال الفترة المقبلة بإقرار نظام جديد لضريبة «كسب العمل» بشكل تصاعدي وتحسين الشرائح الضريبية لصالح أكبر جزء من المجتمع، ويخدم الطبقة المتوسطة والطبقات الأقل دخلاً، ويعالج التشوهات الحالية، وذلك على النحو التالي:

- رفع حد الاعفاء الضريبي من ٨ ألف جنيه سنوياً إلى ١٥ ألف سنوياً واستحداث شريحة ضريبية منخفضة بقيمة ٢,٥% لأصحاب الدخل الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً وذلك بالإضافة الى ٩ الاف جنيه أعفاء شخصي سنوياً للعاملين لدى الغير (الموظفين) وهو ما يعنى أن الدخل السنوي حتى ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب (حتى ٢٠٠٠ جنيه شهرياً).
- ١٠% بدلاً من ١٥% ضريبة أصحاب الدخل أكثر من ٣٠ ألف جنيه حتى ٤٥ ألف جنيه.
- ١٥% بدلاً من ٢٠% ضريبة أصحاب الدخل من ٤٥ ألف جنيه حتى ٦٠ ألف جنيه.
- ٢٠% بدلاً من ٢٢,٥% ضريبة أصحاب الدخل من ٦٠ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه.
- ٢٢,٥% ضريبة أصحاب الدخل من ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٤٠٠ ألف جنيه.
- ٢٥% ضريبة أصحاب الدخل أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه (شريحة جديدة).

٥٠ مليار جنيه لمبادرات التمويل العقاري لمتوسطى الدخل بحد أقصى ٢٠ سنة يتم توجيهها للتمويل العقاري من خلال البنوك بسعر عائد ١٠%.

قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية

- توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى **٤,٥ دولار** لكل مليون وحدة حرارية، تماشيًا مع الإنخفاض العالمي لأسعار الغاز الطبيعي، وتراجع الطلب العالمي بسبب فيروس كورونا.
- مراجعة أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، بخفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة **١٠ قروش للكيلوواط ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلوواط** مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣-٥ أعوام.
- توفير نحو **٣ مليار جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠** لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل **سداد ١٠٪ إضافية لكافة المصدرين وبحد ادنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر** وسداد الدفعة الأولى (٢٠٪) من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لأكثر من **١١٠ شركة مصدرة** مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية في السوق المحلي وبما يساهم في تشجيع الصناعة المحلية.
- يتم رفع الحجز حال إلتزام الممول بسداد **نسبة ١٪** من قيمة المديونية المحجوز بها إذا كانت المديونية بناءً على ربط لعدم الطعن بجميع حالاته وحال إلتزام الممول بسداد **نسبة ٥٪** من قيمة المديونية المحجوز بها إذا كانت المديونية واجبة الأداء.
- بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في القطاع السياحي.
- مساندة دراسة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ودعمها.



يستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

الرؤية المستقبلية للاقتصاد وقت إعداد الموازنة

الاستقرار المالي

تحقيق فائض أولى
بالموازنة العامة للدولة
قدره ٢٪ من الناتج المحلي
ومن المستهدف أن تصل
مستويات الدين العام إلى
نحو ٨٣٪.

معدل النمو

زيادة معدل النمو الحقيقي
إلى ٤,٢٪

صافي الاحتياطيات الدولية

بلغ صافي الاحتياطيات
الدولية ٤٠,٠ مليار دولار
أمريكي في نهاية مارس ٢٠٢٠

احتواء التضخم

تحقيق معدل التضخم
نحو ٩٪ (± 3) مستهدف
من قبل البنك المركزي
المصري.

المصدر: بيانات معدل النمو الإقتصادي وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديث معدل نمو العام القادم ليصبح ٤,٢٪ مقارنةً بـ ٤,٥٪ بحسب الموازنة التي قد تم ارسالها لمجلس الشعب في ٣١ مارس ، كما أن بيانات معدل التضخم وصافي الاحتياطيات الدولية وفقاً للبنك المركزي المصري.

أهم الافتراضات الرئيسية بموازنة العام المالي

٢٠٢١/٢٠٢٠

٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
موازنة مبدئية	تقديري	فعلي	فعلي	
٦,٨٤٤	٦,٠٣٠	٥,٢٥٦	٤,٤٤١	الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه 1/
٤,٢	٥,١	٥,٦	٥,٣	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) 1/
٩,١	٨,٢	١٢,٢	٢١,٦	المكشم (%) 1/
١٣,٥	١٥,٥	١٨,٠	١٨,٥	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٦١,٠	٦٨,٠	٧٠,٠	٦٤,٠	متوسط سعر برميل برنت/2 (دولار / برميل)
١٩٩,٥	٢١٤,٠	١٧٨,٣	١٨٥,٦	متوسط سعر القمح الأمريكي/3 (دولار)

١/ تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وقت نشر هذا البيان

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، والذي تم إعداده في يناير ٢٠٢٠. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة



أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٢

■ خفض العجز الكلي ليصل إلى ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي

■ خفض معدل الدين العام إلى ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية يونيو ٢٠٢١

■ تحقيق فائض أولى يصل إلى ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

■ زيادة إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى ١٢٨٨,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣,٦٪، وزيادة الحصيلة الضريبية بنحو ١٢,٦٪

■ زيادة إجمالي المصروفات العامة لتصل إلى ١٧١٣,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٨,٨٪



- ١٣٣,٣٪ زيادة مخصصات المياه.
- ٤٦,٢٪ زيادة دعم الإسكان الإجتماعي.
- ٣٣,٧٪ زيادة إجمالي الإنفاق على باب شراء السلع والخدمات.
- ٢٦,٤٪ زيادة الإستثمارات الممولة من الخزنة العامة للدولة.
- ٢٠,٩٪ زيادة مخصصات الأدوية.
- ١٧,٨٪ زيادة مخصصات الأغذية (تتضمن التغذية المدرسية).
- ١٧,٥٪ زيادة مخصصات النقل والانتقالات.
- ١٦,٧٪ زيادة دعم تنمية الصادرات.
- ١١,٣٪ زيادة الأجور.
- ٣,٩٪ زيادة دعم التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة.
- ٢,٧٪ زيادة الدعم المخصص للدعم النقدي (معاش الضمان الإجتماعي وتكافل وكرامة).

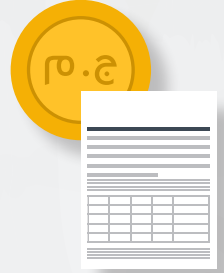
جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

(نسب الزيادة هي مقارنة بموازنة العام المالي السابق)

٢٠٢٠/٢٠٢١ موازنة مبدئية	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	
مليار جنيه	معدل نمو % مقابل موازنة العام السابق	موازنة	فعليات	فعليات	فعليات
١٢٨٨,٨	١٣,٦٪	١١٣٤,٤	٩٤١,٩	٨٢١,١	٦٥٩,٢
٩٦٤,٨	١٢,٦٪	٨٥٦,٦	٧٣٦,١	٦٢٩,٣	٤٦٢,٠
٤٦٠,٩	١٦,٣٪	٣٩٦,٣	٣٥١,٢	٣٠٤,٤	٢٢٥,٧
٤٠١,١	١٠,٠٪	٣٦٤,٧	٣٠٩	٢٦١,٥	١٨٣,٥
٤٤,٥	١٣,٩-٪	٥١,٧	٤٢,٠	٣٧,٩	٣٤,٣
٧,٤	٣,٥٪	٧,٢	٥,٠	٣,٢	٢,٢
٣٢٤,٠	١٦,٦٪	٢٧٧,٨	٢٠٥,٨	١٩١,٨	١٩٧,٢
١٧١٣,٢	٨,٨٪	١٥٧٤,٦	١٣٦٩,٩	١٢٤٤,٤	١٠٣١,٩
٧,٧		٥,٠	٢,٠	٩,٣	٦,٨
٤٣٢,١-		٤٤٥,١-	٤٣٠-	٤٣٢,٦-	٣٧٩,٦-
٦,٣-٪		٧,٢٠-٪	٨,٢٠-٪	٩,٧٠-٪	١٠,٩٠-٪
١٣٣,٩		١٣٤	١٠٣,١	٤,٩	٦٣-
٢,٠٪		٢,٠٠٪	٢,٠٠٪	٠,١٠٪	١,٨٠-٪

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها على جانب الإيرادات

- استمرار العمل على رفع كفاءة وتطوير أداء الادارة الضريبية، بما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، والميكنة بما يحد من التقديرات الجزافية والتهرب الضريبي ويساعد على إستيلاء حق الدولة.
- التأكد المستمر من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، واعداد وتطبيق قانون للفاتورة الالكترونية والذي يتواءم مع بدء تطبيق نظام الكتروني لربط مصلحة الضرائب بكل الجهات التي تقوم ببيع سلع أو خدمات.
- تسعى وزارة المالية من خلال قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى إشراك تلك المشروعات ضمن برامج الإقتصاد الأخضر «Green Path» والذي يمنح لها العديد من الحوافز الضريبية والتسهيلات الجمركية بهدف زيادة نشاطها.
- التصديق علي قانون الإجراءات الضريبية الموحد لمصلحة الضرائب المصرية.
- العمل على إعداد ونشر إستراتيجية للإيرادات الضريبة على المدى المتوسط.
- الإنتهاء من اعداد شبكة للتحصيل الإلكتروني: إستكمال بناء وتطوير الشبكة المالية للحكومة المصرية، والتي ستوفر وسائل تحصيل الكترونية وغير نقدية للمستحقات الضريبية والجمركية .
- الضرائب العقارية: الإستمرار في تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.



• تعظيم الإيرادات:

- العمل على اخضاع معاملات التجارة الالكترونية e-commerce لضريبة القيمة المضافة وفقاً لافضل الممارسات الدولية.
- العمل على تسهيل وتيسير إجراءات فض المنازعات الضريبية مع الممولين مما يساهم في زيادة المتحصلات من المتأخرات الضريبية.
- الجمارك: إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك، إلى جانب إعادة هندسة الإجراءات الجمركية وميكنتها وتطبيق نظام الشباك الواحد الالكتروني.



أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادي القادر على خلق فرص عمل حقيقية، وخاصة للشباب مع إستمرار الإلتزام بتحقيق الضبط المالي وإزالة التشوهات السعرية لضمان الإستدامة المالية للقطاع، مع فتح المجال للقطاع الخاص لتشجيع المنافسة ورفع كفاءة قطاع الطاقة خاصة في مجال توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة وفي مجال الغاز الطبيعي .
- إستمرار وتعزيز مجهودات تطوير شبكة حماية إجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقه بالإضافة إلى تطوير آليات إستهداف الفئات الأولى بالرعاية.
- التوسع في الإنفاق الإستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.
- توجيه مخصصات كافية لتمويل نظام التأمين الصحي الإجتماعي الشامل.
- وضع منظومة متابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها وضع منظومة عصرية ومتطورة لإصدار الضمانات الحكومية، ورصد أية مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.

ومن أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها

تفعيل للقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات الحكومية بما سيدعم الجهات الإدارية في توفير احتياجاتها، كما يحقق التوازن بين حقوق وإلتزامات أطراف التعاقد ويدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر .

دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصة التعليم الفني) وامتداد تطبيق برنامج التأمين الصحي الشامل والتوسع به.

التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP وهناك مشروع قانون تمت إحالته الى مجلس النواب الموقر، وستولى الحكومة أهمية وأولوية لمشروعات الصرف الصحي وتحلية المياه والنقل والمواصلات والصحة والتعليم.

استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع إستمرار العمل على تطوير منظومة الأجور وتخطيط معدلات نموها.

استمرار العمل على رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية على جانبي الإنفاق والإيراد.

تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية



أهم السياسات على جانب الحماية الاجتماعية لعام

٢٠٢١/٢٠٢٠

المبادرات المقترحة لمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لقطاعات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والتضامن الاجتماعي	
اسم الجهة	إجمالي الإنفاق بالمليار جنيه
مبادرات وزارة الصحة والسكان منها: (صحة المرأة، المبادرة الرئاسية للمستشفيات النموذجية، الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة، زيادة عدد أسرة العناية المركزة وعدد الحضانات، علاج الفشل الكلوي، منع انتشار العدوى من الام الحامل الى الجنين، امراض حديثي الولادة ووقاية الأطفال من الامراض المزمنة، توفير الامصال واللقاحات والأدوية الخاصة بالصحة العامة، العلاج على نفقة الدولة، الصحة النفسية، وتحسين الأوضاع المالية لأعضاء المهن الطبية من خلال رفع بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥٪ ورفع مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه الى ٢٢٠٠ جنيه)	١٦,٣
مبادرات وزارة التربية والتعليم مبادرة تحسين أوضاع المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول والثاني الابتدائي	١,٥
مبادرات وزارة التعليم العالي مبادرة تحسين أوضاع هيئة التدريس بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية	١,٥
مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة وبرنامج معاش الضمان الاجتماعي (العدد ٣,٤ مليون أسرة)	١٩
إجمالي المبادرات	٣٨,٣

أهم مستهدفات الدين العام لمشروع موازنة

٢٠٢١/٢٠٢٠

- تستهدف موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ (والتي تم إعدادها قبل الأحداث الراهنة والتحديات العالمية خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠) مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه في مسار نزولي، وصولاً إلى نحو ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٨٩,٢٪ من الناتج في يونيو ٢٠١٩.
- كما انه من المستهدف إطالة متوسط عمر الدين تدريجياً وصولاً الى ٤,٤ سنة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بعد أن كان ١,٩ سنة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧.



مكونات الدين بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

- يبلغ الإجمالي الدين المستهدف لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٥,٧ ترليون جنيه، منه ٤,٨ ترليون جنيه دين داخلي (يمثل ٧٠٪ من الناتج المحلي)، و ٨٧٣ مليار جنيه دين خارجي (يمثل ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).



مدفوعات الفوائد بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومكوناتها

- من المتوقع أن تصل قيمة اجمالي مدفوعات الفوائد خلال ٢٠٢١/٢٠٢٠ الى ٥٦٦ مليار جنيه؛ مقسمة الى ٥١٧,٢ مليار جنيه فوائد محلية و ٤٨,٨ مليار جنيه فوائد أجنبية.
- السيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد لتتخفض بـ ٠,٦٪ وذلك للمرة الاولى منذ سنوات طويلة.



مصادر التمويل (خارجي / داخلي) بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر

تمويل الإحتياجات التمويلية بين مصادر

محلية وخارجية. من المتوقع أن يصل اجمالي

الاحتياجات التمويلية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

الى ٩٨٧,٧ مليار جنيه منها:

٥٥٥,٦ مليار جنيه
قيمة سداد القروض
المحلية والأجنبية

٤٣٢,١ مليار جنيه
عجز كلي.

- من المتوقع أن تحصل الحكومة علي تمويل محلي بقيمة ٨٩٢,١ مليار جنيه من خلال

١ اصدار اذون خزانة بقيمة ٤٩٠,٧ مليار جنيه.

٢ اصدار سندات خزانة بقيمة ٤٠١,٥ مليار جنيه.

٣ تمويل من مصادر خارجية بقيمة ٩٥,٦ مليار جنيه.

من أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الإقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

إنتشار فيروس كورونا وتداعياته على خفض سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية، وزيادة تخوف المستثمرين، مما استتبعه من تحوط في الاستهلاك والاستثمار، بينما يرتبط هذا الأمر بمدى نجاح المجتمع الدولي على احتواء الفيروس، والعمل على معاودة سلاسل الإنتاج وتحسن النشاط الاقتصادي من خلال تدخل الحكومات والمؤسسات الدولية و الدول الكبرى لمساندة مؤسساتها وشركاتها الخاصة بحزم تحفيز مالية مباشرة بالتوازي مع سياسات نقدية توسعية.



تصاعد التوترات الجغرافية- السياسية بين الإقتصادات الكبرى، خاصة حول سوق النفط العالمى، والذي يؤثر على أسعار النفط، ومناخ الإستثمار، ويؤثر بالسلب على نشاط الإقتصاد العالمى.



الحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مما يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل في عدد من الدول المتقدمة والنامية.



احتدام التوترات والقلق في بعض البلدان بمنطقة الشرق الاوسط والتي قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية.



تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتي تعتبر الشريك التجاري والاستثماري الرئيسي لمصر.



من أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الإقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

- تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء افتراضات وتوقعات لأسعار عالمية صدرت من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة في نهاية يناير ٢٠٢٠ على أن يتم تحديث هذه الافتراضات مرة واحدة في وقت لاحق فور قيام هذه الجهات بالإعلان عن ذلك؛ مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي يشهدها الإقتصاد العالمى، والتي سبق الإشارة إليها والتي قد تؤثر على تقديرات ومستهدفات الموازنة وذلك على النحو التالي:

تم مراجعة التوقعات الاقتصادية الخاصة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء تداعيات أثر انتشار فيروس كورونا على كافة الأنشطة الاقتصادية عالمياً ومحلياً وتأثيرها على الإقتصاد المصري حيث تم تعديل التوقعات المبدئية لمعدلات النمو للإقتصاد المصري من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتصل إلى ٤,٢% نزولاً من نحو ٥,٨% بل وتمت الإشارة الى توقع إمكانية حدوث انخفاض في تقديرات النمو أقل من ذلك حال استمرار مرحلة عدم اليقين السائدة الآن وامتداد أزمة كورونا الحالية للنصف الثاني من عام ٢٠٢٠.



وفقاً للإفتراضات الاقتصادية السائدة وقت اعداد الموازنة، فإن وزارة المالية أعدت تقديرات الموازنة بافتراض متوسط سعر لبرميل برنت/ (دولار / برميل) يقدر بنحو ٦١ دولار للبرميل وهو تقدير يعتبر ضمن الحدود الآمنة بالتأكيد وقت اعداد الموازنة. وتشير التقديرات المالية أنه في حال ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور (تحسن) صافي علاقة الخزنة مع هيئة البترول بنحو ١,٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٣% من الناتج المحلي.



تشير التوقعات إلى ثبات معدلات نمو التجارة الدولية على المدى المتوسط مع وجود مخاطر متعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين في ظل زيادات الرسوم الجمركية بين البلدين. وهو ما قد يؤثر على حصيللة الإيرادات العامة للموازنة خاصة المتحصلات من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي إذا تراجع نمو التجارة العالمية بـ ١% على إجمالي ما يؤول للخزنة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٩٠٠-٩٥٠ مليون جنيه.



تشير تقديرات وزارة المالية بأنه إذا ارتفع (انخفض) متوسط سعر الفائدة بـ ١% خلال العام فذلك سيؤدي إلى زيادة (خفض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه خلال الـ ١٢ شهر التالية لقرار زيادة (خفض) سعر الفائدة.



- وفي ضوء ما سبق فإن تقديرات الموازنة قد تختلف بناءً على المتغيرات السابقة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي كما أنه من المتوقع أن يقوم صندوق النقد الدولي بالمراجعة والاعلان عن تغير في تقديرات معدلات النمو والأسعار العالمية خلال الفترة القادمة وفقاً للمتغيرات الأخيرة في ضوء تداعيات الازمة خلال شهري فبراير ومارس ومن أهمها إعلان صندوق النقد الدولي، أن الإقتصاد العالمي دخل مرحلة الركود نتيجة لانتشار فيروس كورونا حيث قد قامت أكثر من ٨٠ دولة بطلب مساعدات طارئة من الصندوق.



للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

 /MOF.Egypt

أو من خلال موقع شفافية الموازنة
<http://budget.gov.eg>

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كل من وحدة التواصل والسياسات المجتمعية باليونيسف بالتعاون مع وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي مسؤولية وزارة المالية المصرية وحدها حيث أنها المصدر الرئيسي لجميع مخصصات ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١